العدد 3926 - السنة الثالثة عشرة
الإثنين 9 شعبان 1442 - الموافق 22 مارس 2021
Monday 22 March 2021 - No.3926 - 13 th Year

الإرياني: الحوثيون جندوا الأطفال قسرياً للقتال في مأرب

الرئيس اليمني: سنقضي على المشروع الفارسي

عدن – «وكالات» : أكد الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، أن الشعب اليمني لن يقبل بنقل تجربة الحكم الإيرانية إلى اليمن، وأنه ملتزم بالعمل على تحقيق النصر على الميليشيا المدعومة من طهران في اليمن.

وقال هادي خلال اتصال مع وزير دفاعه الفريق محمد المقدشي، ورئيس هيئة الأركان العامة الفريق الركن صغير بن عزيز، إنهم «ملتزمون بالخطط العسكرية ومراجعتها بما يضمن تحقيق النصر على الميليشيا المتمردة، والقضاء على المشروع الفارسي وعودة اليمن دولة فاعلة في مجالها العربي».

وأشار إلى أن الشعب اليمني لن يقبل بنقل التجربة الإيرانية الفاشلة والمتطرفة إلى اليمن، مثمناً في السياق الدور الأخوي الصادق لدول تحالف دعم الشرعية وما تقدمه من دعم وإسناد لحكومة بلاده في قتالها ضد المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران، بحسب وكالة الأنباء اليمنية.

ودعا الرئيس اليمني إلى مضاعفة الجهود لتأمين محافظة مأرب، وتثبيت الأمن ودحر الحوثيين، من المناطق التي تقع تحت سيطرتهم في المحافظة.

من جهة أخرى اتهم وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني، ميليشيات الحوثيين، بتنفيذ عمليات «تجنيد قسري» في مناطق سيطرتها لصالح قواتها في محافظة مأرب.

وقال الإرياني، عبر حسابه على «تويتر»، إن «تقارير محلية تؤكد قيام ميليشيا الحوثي الارهابية المدعومة من ايران بتنفيذ عمليات واسعة للتجنيد القسري في العاصمة المختطفة صنعاء وباقي مناطق سيطرتها، شملت المواطنين وطلبة المدارس والجامعات والموظفين والعمال وابناء القبائل، والضغط على مدراء المدارس والمشائخ وعقال الاحياء السكنية».

وأضاف أن «قيام ميليشيا الحوثي الارهابية بهذه الخطوة يعكس مضيها في التصعيد العسكري في مختلف جبهات القتال بمحافظة مارب، وتقويض دعوات وجهود التهدئة، وحجم الخسائر البشرية الفادحة التي تكبدتها في المعارك الدائرة مؤخرا، وعدم اكتراثها بمصير المغرر بهم ممن تدفع بهم في هجماتها الانتحارية».

ودعا وزير الإعلام اليمني، «المشائخ والعقال والآباء والأمهات في مناطق سيطرة ميليشيا الحوثي العنصرية إلى مقاومة هذه الممارسات الإجرامية ورفض إلقاء ابنائهم في محارق موت مفتوحة في مختلف جبهات مأرب، وأن لا يكونوا شركاء ومسؤولين على الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها المليشيا بحق اليمنيين».

كما طالب الإرياني، «المجتمع الدولي والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بالضغط على مليشيا الحوثي العنصرية لوقف عمليات التجنيد القسري للمدنيين بمن فيهم فئة الأطفال باعتبارها انتهاك صارخ للقوانين والمواثيق الدولية، وتقديم المسئولين عنها من قيادات المليشيا للمحاسبة باعتبارهم «مجرمي حرب».

من ناحية أخرى حررت قوات الجيش اليمني، مواقع جديدة، جنوب شرق محافظة تعز، بعد هجوم عنيف على مواقع لميليشيا الحوثي الإيرانية.

وقالت مصادر عسكرية يمنية، إن قوات الجيش، شنت هجوماً عنيفا على مواقع تمركز ميليشيا الحوثي المتمردة المدعومة من إيران، في جبهة الشقب، تمكنت على إثره من تحرير تباب «الفراوش، والذراع، و جبل الكريفة، وقرية حفر»، وفقا لما ذكره موقع «سبتمبر نت» أمس السبت.

وأسفرت المواجهات عن سقوط قتلى وجرحى من عناصر الميليشيا، وتدمير آليات قتالية تابعة لها.

من جهة أخرى، أكدت المصادر، أن قوات الجيش اليمني أفشلت محاولة تسلل، نفذتها ميليشيا الحوثي الإرهابية على مواقع عسكرية في وادي فضحة، بمديرية الملاجم محافظة البيضاء.

وقال قائد «اللواء 19» مشاة العميد الركن علي الكليبي، إن وحدات الجيش اليمني المرابطة في جبهة فضحة بمديرية الملاجم، أفشلت محاولة تسلل للميليشيا، إلى مواقعه السبت.

من جهة أخرى كشفت إحصاءات رصدها مهتمون بالعقارات والأراضي في اليمن، استيلاء قيادات انقلابية على 43 قطعة أرض خاصة و26 عقاراً ونحو 6600 متر مربع تعود ملكيتها لمدنيين.

وأفادت الإحصاءات وفقاً لصحيفة عكاظ السعودية، بأن الميليشيا ومنذ تعيين عبدالمجيد حسن الحوثي نجل عم زعيم الميليشيا رئيساً لما يسمى «الهيئة العامة للأوقاف» التي استحدثتها، تزايدت جرائم السطو على الممتلكات الخاصة، مؤكدة أن ما بين 5 إلى 10 عمليات سطو تجرى يومياً في صنعاء وإب وعمران.

وقال أحد ملاك الأراضي للصحيفة «الميليشيا وضعتني في السجن 5 أيام وتطالبني بالتوقيع على عقد إيجار للأرض الخاصة، بعدما بدأت البناء ودفعت أكثر من مليون ريال يمني، فيما دفع مستثمر أكثر من 100 ألف ريال سعودي نظير استخراج تصريح بناء 3 عمائر»، مؤكداً أن الميليشيا تبتز أصحاب الأراضي وتزعم أن ممتلكاتهم أوقاف.

الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي

مسيرة مؤيدة للرئيس التونسي في العاصمة تطالب بحل البرلمان

من مظاهرات تونس

تونس – «وكالات» : خرج محتجون في شارع الحبيب بورقيبة الرئيسي وسط العاصمة تونس في مسيرة تطالب بحل البرلمان.

وهذه من المسيرات النادرة التي تطالب صراحة، وبشكل أساسي، بحل أعلى سلطة في البلاد ومحور النظام السياسي المعتمد في تونس منذ صدور دستور 2014، وهو نظام برلماني معدل.

ورفع المحتجون، الذين تراوح عددهم بين 200 و300 شخص، لافتات مؤيدة للرئيس قيس سعيد تطالب بتطبيق الفصل 80 من الدستور الذي يتضمن إجراءات حل البرلمان.

وردد المحتجون «حل البرلمان» و»الشعب يريد حل البرلمان».

وترددت مثل هذه الدعوات سابقا وبشكل عرضي بين أنصار الرئيس سعيد أثناء زياراته لبعض المناطق والأحياء الشعبية، ولكن هذه الدعوات خرجت اليوم إلى العلن وبشكل منظم وعبر لافتات صريحة.

ويطغى التوتر على علاقة الرئيس سعيد بالبرلمان والأحزاب الرئيسية الممثلة فيه، وفي مقدمتها التحالف الداعم للحكومة المستقلة الحالية برئاسة هشام المشيشي، وهي حركة النهضة الإسلامية و»حزب قلب تونس» الليبرالي و»ائتلاف الكرامة»، المحسوب على اليمين الديني.

وقال الشيخ الداعية محمد الهنتاتي المشارك بالمسيرة، في كلمة وسط المحتجين :»البرلمان فاسد ونوابه فاسدون، ونظام سياسي برلماني فاسد، لا يصلح في تونس نظام برلماني نريد لتونس نظاما رئاسيا».

وتابع الهنتاتي: «نطالب الشعب بأن يعبد الطريق للرئيس قيس سعيد».

ورئيس الجمهورية منتخب من الشعب بصفة مباشرة ولكن صلاحياته تنحصر أساسا في مسائل الدفاع والأمن القومي والسياسة الخارجية، في حين يتمتع رئيس الحكومة بصلاحيات تنفيذية واسعة.

ولمح سعيد في حملته الانتخابية للرئاسة في 2019 وفي الكثير من خطاباته إلى رغبته في تعديل النظام السياسي نحو نظام رئاسي مع تعزيز الصلاحيات للحكم المحلي، بينما يدعو رئيس البرلمان وزعيم حزب حركة النهضة راشد الغنوشي إلى الانتقال لنظام برلماني خالص.

وتعيش تونس أزمة سياسية ودستورية بسبب امتناع الرئيس عن قبول وزراء جدد في التعديل الحكومي بعد نيلهم ثقة البرلمان منذ يوم 26 يناير الماضي، بسبب تحفظه على بعض الوزراء المقترحين وتعارض التعديل مع فصول في الدستور حسب رأيه.

من ناحية أخرى أعلنت الحكومة التونسية أخيراً حصيلة رسمية لضحايا ثورة 2011 بلغت 129 قتيلاً و634 جريحاً، في خطوة وصفتها هيئة مستقلة بأنها «إشارة قوية» على التحوّل الديموقراطي في البلد العربي.

ونشرت الحصيلة، التي كانت أسر الضحايا تطالب بها منذ فترة طويلة، مساء الجمعة عشية الذكرى الخامسة والستين لاستقلال تونس.

واعتبر عبد الرزاق الكيلاني رئيس الهيئة العامة لشهداء وجرحى الثورة، الإعلان «اعترافاً من الدولة بتضحيات الناس من أجل إسقاط ديكتاتورية» الرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

وصرّح كيلاني أنّ المرحلة التالية هي تعويض الضحايا وعائلاتهم.

وتمهد هذه الخطوة أيضاً لطعون إدارية لحوالى 1500 شخص يعتبرون أنفسهم مستبعدين خطأ من القائمة. وكان تقرير أولي في 2012 أشار إلى مقتل 338 شخصاً وجرح 2147 آخرين.

لكن سفيان الفرحاني المتحدث باسم جمعية «الأوفياء» الذي فقد شقيقه، رأى أن «هذه اللائحة لا معنى لها لأنها ليست نتيجة تحقيقات أو محاكمات تسمح بكشف الملابسات»، معتبراً أن «نشرها يهدف إلى تهدئة التوتر الاجتماعي الحالي ولا ينصف الضحايا».

ضربات جوية تركية على منطقة كردية في سوريا

الجيش التركي

«وكالات» : شن الطيران التركي ليل السبت غارات على منطقة تسيطر عليها قوات كردية في شمال سوريا هي الأولى منذ 17 شهراً، حسب المرصد السوري لحقوق الانسان.

وقال المرصد «استهدفت طائرة حربية تركية مواقع عسكرية لقوات سوريا الديموقراطية في قرية صيدا بريف عين عيسى شمالي الرقة».

وأوضح مدير المرصد رامي عبد الرحمن لوكالة فرانس برس أن هذه «أول غارات جوية تركية منذ عملية +نبع السلام+» التي شنتها أنقرة وفصائل سورية موالية لها في أكتوبر 2019 ضد قوات سوريا الديموقراطية في الشمال السوري.

وهذه العملية التي توقفت بعد اتفاقين تفاوضت عليهما أنقرة مع واشنطن ثم مع موسكو، كانت سمحت لتركيا بالسيطرة على مناطق حدودية بطول نحو 120 كلم وعمق 30 كلم.

لكنّ عين عيسى ومحيطها بقيت في أيدي القوات الكردية.

وتأتي هذه الغارات في وقت تحتدم المعارك على مشارف هذه المنطقة الاستراتيجية، حسب المرصد.

وقال عبد الرحمن لفرانس برس «الاشتباكات مستمرة بين الطرفين منذ 24 ساعة فشلت القوات التركية حتى الساعة في احراز تقدم، بينما تمكنت قوات سوريا الديموقراطية من تدمير دبابة تركية».

«الداخلية» الليبية: انتشال جثث 6 مهاجرين اشتعلت النيران في قاربهم

طرابلس – «وكالات» : أعلنت وزارة الداخلية الليبية انتشال جثث ستة مهاجرين غير شرعيين وجدوا بعرض البحر شمال منطقة مليتة الواقعة نحو 120 كيلو متراً غرب طرابلس، وذلك بعد اشتعال النيران بالقارب الذي كانوا يستقلونه، حسبما أفادت بوابة أفريقيا الإخبارية.

وأكدت وزارة الداخلية عبر مكتبها الإعلامي أن الزورق البحري «301» التابع للإدارة العامة لأمن السواحل، تمكن من إنتشال عدد «6» جثث لمهاجرين غير شرعيين من جنسيات مختلفة من بينهم امرأة، وجدوا بعرض البحر شمال منطقة مليتة، بعد أن أشتعلت النيران بالقارب الذي كانوا يستقلونه وتم اتخاذ الإجراءات القانونية وتسليم الجثث للجهات ذات الاختصاص.

استنكاراً لتحذير نصرالله من الحرب الأهلية

أمهات يتظاهرن في بيروت ضد الطبقة السياسية

إحدى الأمهات المتظاهرات أمام العناصر العسكرية في بيروت

بيروت – «وكالات» : أثار تحذير أمين عام «حزب الله» حسن نصرالله من «حرب أهلية» في لبنان ردود فعل مستنكرة، بينما رأى البعض الآخر أنه ليس أكثر من رسالة سياسية.

وكان نصرالله قال في خطابه الأخير، إن هناك من يعمل على إشعال الاقتتال الداخلي، وتحدث عن معلومات لديه أن هناك جهات خارجية وبعض الجهات الداخلية تدفع بهذا الاتجاه، وفقاً لما ذكرته صحيفة «الشرق الأوسط» .

وبحسب الصحيفة، فإن من أبرز الرافضين لكلام نصرالله كان «حزب الكتائب» و»حزب القوات» اللبنانية، وذهب بعض نوابهما إلى تحميل حزب الله مسؤولية ما قد يحصل في البلاد، فيما اعتبر النائب في «الحزب التقدمي الاشتراكي» بلال عبد الله، أن كلام نصرالله هو رسالة سياسية والوضع في لبنان المتأزم اقتصادياً قد يؤدي إلى انفلات أمني، لكنه لن يصل إلى الحرب الأهلية لأسباب مرتبطة بالواقع الحالي.

وقال عبد الله، «ليس هناك في لبنان ما يؤشر إلى حرب أهلية بالمعنى السياسي إنما سوء الأوضاع الاقتصادية وما قد يرافقه من تفلت أمني قد يؤدي إلى انهيار البلد، والأرجح أن كلام نصرالله كان يحمل في طياته رسالة سياسية ونوعاً من الضغط على الفرقاء لتشكيل الحكومة، لا سيما رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري بينما بدا داعماً لـ(التيار الوطني الحر) ورئيسه».

من جهة أخرى نظمت حوالى 100 من الأمهات مسيرة اليوم السبت في العاصمة اللبنانية تعبيراً عن سخطهن وغضبهن من الطبقة السياسية الحاكمة في بلد يشهد أزمة اقتصادية وسياسية خطيرة

وكتب على لافتات رفعتها نساء بعضهن برفقة أولادهن «سرقتوا أموالنا ومستقبل أولادنا #إرحلوا».

وكتب على لافتة «أحلى هدية بعيد الأمهات هي إنكن (أن) ترحلوا» بحيث يصادف عيد الأم الأحد في لبنان.

وانطلقت مسيرة نسائية لمناسبة عيد الأم، من جادة بشارة الخوري وعبرت عدة أحياء في العاصمة وسط شعارات مناهضة للسلطة، في اتّجاه مرفأ بيروت الذي أدى انفجار فيه إلى سقوط أكثر من 200 قتيل في أغسطس ونسب سببه إلى إهمال السلطات.

وقالت ندى أغا لفرانس برس «كلهم مجرمو حرب، كلهم أمراء حرب» في إشارة إلى المسؤولين الحاليين الذين كانوا زعماء مليشيات مسلحة خلال الحرب الأهلية (1975–1990).

وأضافت «يتقاسمون الحصص منذ 30 سنة وأخيراً فجرونا وسرقوا أموالنا. نريد بأن يرحلوا!».

من جهتها قالت بيترا صليبا وهي متظاهرة في الخمسين من العمر «هم دمروا البلد. من المستحيل أن يكون هناك أي حل طالما أنهم في الحكم».

وتابعت «نريد تدميرهم كما فعلوا بنا».

ومنذ خريف 2019 يشهد لبنان أزمة مالية غير مسبوقة دفعت بالمصارف على فرض قيود قاسية على المودعين.

وفقدت العملة الوطنية 90 في المئة من قيمتها في السوق السوداء في حين تبخرت آلاف الوظائف. ووفقاً للأمم المتحدة يعيش أكثر من 55 في المئة من اللبنانيين البالغ تعدادهم أربعة ملايين تحت عتبة الفقر.

ولم تكن دعوات الاسرة الدولية والضغوط المحلية كافية لحمل الطبقة السياسية على اتخاذ التدابير العاجلة الضرورية لوقف الانهيار.

والحكومة الحالية التي استقالت بعد انفجار مرفأ بيروت، تتولى تصريف الأعمال. ولم يتم تشكيل حكومة جديدة حتى الآن.